اقتصاد

معيشة الليبيين إلى المجهول

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا تزال أزمة المصرف المركزي الليبي تراوح مكانها برسم الغموض الذي تسير خلاله المفاوضات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، للتوافق على محافظ للمصرف ومجلس إدارة موحد، في الوقت الذي يعبر فيه مواطنون عن خشيتهم من المجهول القادم المحيط بمعيشتهم.

ومنذ أن أعلن ممثلو مجلسي النواب والدولة، الأسبوع قبل الماضي، توسّع دائرة المفاوضات بشأن أزمة المصرف لتشمل المجلسين، لم يُعلن عن أي جديد، وسط انقسام حاد حول شرعية المحافظ المؤقت المعين من المجلس الرئاسي، عبد الفتاح عبد الغفار، مقابل تمسّك مجلس النواب بشرعية المحافظ السابق الصديق الكبير.

ونظمت البعثة الأممية في ليبيا مفاوضات مباشرة بين ممثلَين عن مجلسي النواب والدولة، وأخرى مع ممثل عن المجلس الرئاسي على مدار أسبوعين، أكدت خلالها إحراز تقدم في المفاوضات، إلا أنها عبرت لاحقاً عن أسفها لعدم التوصل إلى اتفاق نهائي لحل أزمة المصرف، مذكرة جميع الأطراف الليبية بمسؤوليتها عن معالجة هذه الأزمة على وجه السرعة، كون استمرارها ينطوي على مخاطر جسيمة على معيشة المواطن الليبي.

بعد مرور أزيد من شهر على نجاح المجلس الرئاسي في تمكين إدارة جديدة للمصرف من السيطرة على مقره في العاصمة طرابلس، فشلت الإدارة في تسيير أعماله الخارجية، خاصة المرتبطة بتنفيذ الاعتمادات المستندية لتوريد الغذاء والدواء واللوازم الخدمية الأخرى، على الرغم من إعلانها منذ نهاية أغسطس/ آب الماضي استعادتها العمل بكامل المنظومة الإلكترونية المصرفية.

وفي الخامس من سبتمبر/ أيلول الجاري أعلنت إدارة المصرف المركزي عن البدء في تنفيذ طلبات فتح الاعتمادات المستندية الواردة إليه من المصارف التجارية، وأنها ستبدأ أيضاً في فتح منظومة الطلبات الجديدة لفتح الاعتمادات المستندية، لكنها لم تنجح في تنفيذ أي من الاعتمادات المستندية لعدم قدرتها على الحصول على العملة الأجنبية اللازمة للتوريد، على خلفية وقف المصارف الدولية تعاملاتها مع المصرف المركزي لارتفاع مؤشرات المخاطر فيه، وعدم حسم شرعية محافظه ومجلس إدارته.

إزاء هذا الغموض في مصير المصرف وإدارته، تشهد البلاد ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية والخضار، وسط مخاوف أبداها العديد من المواطنين حيال المجهول الذي يواجه معيشتهم في الأشهر القليلة المقبلة.

واستطلعت «العربي الجديد» آراء عدد من المواطنين والتجار لرصد ردات الفعل حيال أزمة المصرف المركزي وتبعاتها، حيث أكد عبد الوهاب الطرّيق (مواطن من طرابلس) وجود ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية المتصلة بضروريات المعيش اليومي، موضحاً أنه يلاحظ وجود ارتفاع في الأسعار يومياً.

وحسب حديث الطرّيق، فإن شريحة كبيرة من المواطنين لا تزال قادرة على مواجهة الارتفاع التدريجي للأسعار، لكنه يستدرك بأن ذلك «لن يطول»، فمن يصرف من مدخراته الخاصة سيضطر للانضمام للآخرين الذين يعملون في مهن وحرف إضافية على أعمالهم الوظيفية في الحكومة.

ووفقاً لرأي الطرّيق، فإن الجميع سيواجه «أزمة النقص الحاد في السيولة النقدية بالمصارف، والبطاقات لن تعوض العجز في السيولة، لأن المصارف لن توفر السيولة النقدية للتجار، ليتمكنوا من شراء البضائع».

سويسرا تتقشف لكبح العجز

تخطط الحكومة السويسرية لخفض النفقات العامة، بهدف إعادة التوازن إلى الميزانية التي تسجل عجزاً منذ جائحة فيروس كورونا قبل أربعة أعوام. وقال المجلس التنفيذي (المجلس الرئاسي الاتحادي)، في بيان، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، إن ميزانيات الفترة من 2027 إلى 2030 ستشهد خفضاً للإنفاق السنوي بما يتراوح بين 3,6 مليارات و4,7 مليارات فرنك (4,2 و5,5 مليارات دولار).

ومن المتوقع، أن يتركز خفض النفقات على دعم المناخ، والمساهمة الاتحادية في نظام التقاعد العام، وخفض تمويل رعاية الأطفال.

كما تعتزم الحكومة وقف دعم الخدمة الإنجليزية للإذاعة العامة السويسرية، وخفض ميزانية الترويج السياحي للبلاد بنسبة 20%.

ويأتي العجز المتصاعد فيما لا يتجاوز الدين العام 39% من إجمالي الناتج المحلي، وهو الأقل بين أغلب الدول المتقدمة.

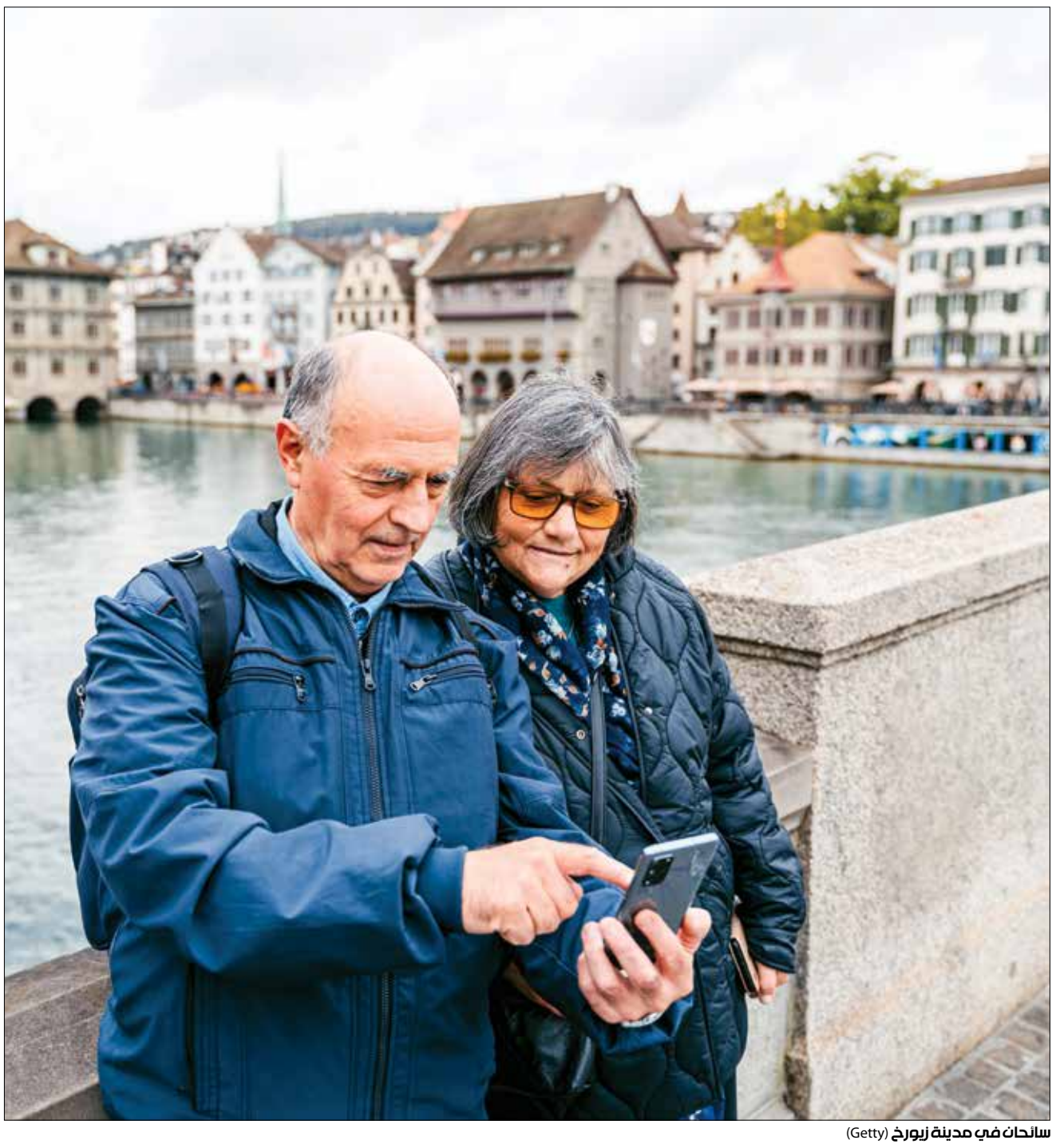

سائحان في مدينة زيورخ (Getty)

أخبار مختصرة

انخفاض بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر، تداولاته أمس الأحد، منخفضاً بنسبة 0,24%، بعد أن خسر 25,08 نقطة، ليصل إلى مستوى 10,439,07 نقاط. وتم خلال الجلسة تداول 123 مليوناً و353 ألفاً و405 أسهم، بقيمة تبلغ نحو 256,25 مليون ريال (63,46 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 9014 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت أسهم 17 شركة، بينما انخفضت أسهم 32 شركة أخرى، وحافظت 3 شركات على أسعار إغلاقها السابق. وبلغت القيمة السوقية للأسهم نحو 607 مليارات ريال مقارنة بحوالي 608,5 مليارات ريال في الجلسة السابقة، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية «قنا».

ربط كهربائي بين قبرص واليونان

وقّعت قبرص واليونان مذكرة تفاهم للمُضي قُدماً في مشروع خط ربط كهربائي بحري، يهدف إلى ربط شبكات الكهرباء في أوروبا بشرق البحر المتوسط، ما يمهد لإنشاء أطول خط ربط كهربائي بحري في العالم. المشروع الذي يحمل اسم «الربط البحري العظيم»، يهدف إلى ربط شبكات الكهرباء الأوروبية بقبرص، بتكلفة تُقدر بـ1,9 مليار يورو (2,12 مليار دولار)، مع خطط مستقبلية لتمديده إلى إسرائيل. ويصل طول الخط إلى 1240 كيلومتراً وبعمق يصل إلى 3000 متر تحت سطح البحر.

وأكدت وزارتا الطاقة في اليونان وقبرص في بيان أن العمل على المشروع سيُستأنف في الأيام المقبلة.

تراجع بورصة الكويت

انخفض المؤشر العام لبورصة الكويت في ختام تعاملات، أمس، بنسبة 0,03%، خاسراً 2,38 نقطة، ليغلق عند مستوى 7170,09 نقطة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 447,6 مليون سهماً، بقيمة 72,17 مليون دينار كويتي (237,4 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 21952 صفقة نقدية. كما تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,42%، ليبلغ مستوى 7757,95 نقطة، من خلال تداول 88,7 مليون سهم، عبر 5489 صفقة، بقيمة 25,8 مليون دينار (84,88 مليون دولار).

المقترضون في المغرب يترقبون خفض أسعار الفائدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يترقّب المقترضون في المغرب من المستثمرين والأسر، على حد السواء، قرار بنك المغرب (المركزي)، غداً الثلاثاء، بشأن تحديد أسعار الفائدة، وسط تباين التوقعات بشأن إمكانية خفضها. وقرر البنك في يونيو/ حزيران الماضي خفض معدل الفائدة الرئيسية من 3% إلى 2,75% في سياق انخفاض معدل التضخم، بعدما عمد إلى رفع الفائدة بمعدل نقطة ونصف على ثلاث مراحل، وذلك ضمن مسعى لتشديد السياسة النقدية، لكبح التضخم الذي وصل إلى مستويات مرتفعة قبل عامين. ووفق بيانات المندوبية السامية للتخطيط، الصادرة نهاية الأسبوع الماضي، استقر معدل التضخم عند 1,7% في نهاية أغسطس/آب الماضي. وأشارت المندوبية في تقريرها الشهري إلى أن قرار تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بـ 25 نقطة أساس (0,25%) في يونيو/حزيران الماضي، جاء في سياق تراجع الضغوط التضخمية، ما سيساهم في تحسن الشروط التمويلية والانتعاش المرتقب للقروض المصرفية للقطاع غير المالي خلال 2024، مستفيدة من انطلاق مشاريع البنية التحتية الكبرى. وكان المركز المغربي للظرفية، قد اعتبر أن تخفيف شروط التمويل من شأنه أن يحفز النمو إلى الضعف، وهو الأمر الذي يراه ممكناً عبر اللجوء إلى تبني سياسة نقدية تيسيرية في سياق متسم بتراجع حاد للتضخم. لكن نائب الجامعة المغربية للدفاع عن حقوق المستهلك، محمد العربي، رأى في تصريح لـ«العربي الجديد» أن سعر الفائدة الرئيسي قد لا يكون حاسماً في تحديد سعر فائدة الإقراض لدى المصارف، التي تحتسب العمولات التي ترفع التكاليف التي يتحملها المقترضون. وأشار العربي إلى أن العلاقة بين سعر الفائدة الرئيسية والفوائد التي تفرضها المصارف، تشبه تلك العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للناس، فقد يكون معدل التضخم منخفضاً غير أن الأسر تشتكي من الغلاء. ويأتي انعقاد مجلس البنك المركزي المغربي، غداً الثلاثاء، في سياق دولي يتسم بلجوء بنوك مركزية كبرى مثل الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة.

وتباينت التوقعات بشأن قرار بنك المغرب حيال تحديد أسعار الفائدة، إذ تنبأ مركز الأبحاث «بي إم سي إي كابيتال غلوبال ريسرش»، أن يحافظ البنك المركزي على سعر الفائدة الرئيسية دون تغيير، وسط ترقب لتأثيرات رفع الدعم جزئياً عن غاز الطهي على التضخم.

إسرائيل... صادرات بلون الدم

مصطفى عبد السلام

المؤشرات تقول إن إسرائيل باتت على موعد مع أزمة اقتصادية عنيفة قد تمتد لسنوات، ومع الأزمة تولدت أزمات أخرى، أزمة ثقة من قبل المستثمرين الذين أسقطوا إسرائيل من حساباتهم، في ظل زيادة المخاطر الجيوسياسية والأمنية، بل إن الشركات العالمية بدأت موجة تسريح للعمالة الإسرائيلية كما جرى من قبل: آبل وإنتل وغوغل وجنرال موتورز وسيسكو. وهناك أزمة كبيرة في تمويل كلفة الإنفاق العسكري المتزايد بسرعة، وأخرى في كل الأنشطة الاقتصادية التي باتت تتهاوى بسبب اتساع رقعة الحرب ونهايتها ليست في الأفق، وثالثة تضرب أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد دولة الاحتلال، وهو قطاع التقنية، حيث تتزايد عمليات انسحاب شركات التكنولوجيا من إسرائيل وتجمد خطط الاستثمارات الجديدة والتوسع في المصانع القائمة كما حدث مع «إنتل»، بل إن شركات إسرائيلية بدأت بنقل عملياتها وأنشطتها وملكيتها الفكرية إلى الخارج.

وهناك أزمة ثقة عند الإسرائيلي الذي بات أيضاً على موعد مع موجة غلاء وزيادة في الضرائب، وتراجع الإنفاق الحكومي وفقدان الأمان المعيشي والوظيفي.

وهناك إنفاق عسكري متزايد في ظل توسيع رقعة الحرب وتصاعد المواجهات مع حزب الله، فإسرائيل أنفقت حتى الآن نحو 100 مليار دولار على الحرب، ومن المتوقع تصاعد الرقم. حتى كبار المستثمرين الدوليين فقدوا الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي، فوفق أحدث تقرير صادر قبل يومين عن صحيفة ميديا لاين التي تصدرها مجموعة يهودية في نيويورك، فإن المستثمرين في أسواق «وول ستريت» ينسحبون بهدوء من الشركات الإسرائيلية العاملة في قطاع التكنولوجيا والناشئة، رغم وجود لوبي صهيوني قوي ورجال أعمال كبار داعمين لإسرائيل.

كما يواجه قطاع التقنية مخاطر عدة، وهو ما يثير قلق حكومة نتنياهو، خاصة أنه يشكل 53% من إجمالي الصادرات البالغة قيمتها 156 مليار دولار في 2023، ويساهم بنسبة 30% من إجمالي عائدات الضرائب. كما يمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو 521 مليار دولار، والمحرك الرئيسي للنمو.

ولعب خفض تصنيف إسرائيل والعجز المتزايد في الموازنة، وصعوبة حصول المؤسسات على تمويل وقروض من الأسواق الدولية، دوراً كبيراً في إثارة مخاوف المستثمرين الأجانب وقلقهم بشأن مستقبل الاقتصاد الذي يقف على مقربة من الوقوع في حفرة كبيرة. أيضاً تتعرض الصادرات الإسرائيلية لأزمة غير مسبوقة وتحدٍّ يعد الأول والأعنف من نوعه، فقد باتت سلع دولة الاحتلال المصدرة للخارج ملفوفة بلون الدم ومكتسية برائحة القتل، وملاحقة بجرائم الإبادة الجماعية.

طاقة

مصر تلجأ إلى غاز الاحتلال لإنهاء أزمة الكهرباء

لجأت الحكومة المصرية إلى زيادة استيراد الغاز من إسرائيل بنسبة 50%، كما عقدت صفقات غاز مع السعودية وليبيا، في خطوة تستهدف إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء

القاهرة ـ **عادل صبري**

تجري الحكومة المصرية مفاوضات مع جهات تمويل دولية، لتوفير نحو مليارَي دولار، تمكّنها من تدبير شراء الغاز والمواد البترولية، خلال فصلي الخريف والشتاء 2024-2025. حصلت الحكومة على موافقة من السعودية وليبيا تضمن تدبير 200 مليون دولار، لتمويل صفقة شراء الغاز خلال شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، مع موافقة أطراف أوروبية على قبول الدفع الآجل لمشتريات الغاز لمدة ستة أشهر، بالتوازي، مع زيادة واردات الغاز من إسرائيل بنسبة 38% عن معدلات شهر أغسطس/آب الماضي.

بين عشية وضحاها من إبلاغ مجلس الوزراء الجهات المعنية بالدولة، بعودة انقطاع التيار الكهربائي اعتباراً من منتصف سبتمبر/ أيلول الجاري، تراجع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي نهاية الأسبوع الماضي، معلناً في مؤتمر صحافي عن توجه الحكومة نحو إعادة جدولة انقطاعات التيار الكهربائي بين جمهور المستهلكين، التي تسببت في حالة من الغضب بين المواطنين، وخسائر فادحة للقطاعات الصناعية والإنتاجية والتجارية، بداية الصيف الماضي.

وأكد مدبولي عدم قطع الكهرباء مرة أخرى، وعدم تخفيف للأحمال، مشيراً إلى تمكّن الحكومة من تأمين شحنات من الغاز والمازوت، لضمان استقرار تشغيل محطات توليد الكهرباء، على مدار الساعة.

اتفقت الحكومة مع إسرائيل على زيادة الشحنة اليومية من الغاز الإسرائيلي بنسبة 50% لترتفع من 850 مليون قدم مكعبة يومياً إلى 1,6 مليار قدم مكعبة بنهاية عام 2025، عقب الانتهاء من توسعة خط نقل الغاز الذي يربط بين شبكتي الغاز لدى الطرفين. واسرعت الحكومة بالاتفاق مع المورد الإسرائيلي على بدء زيادة الواردات بنسبة 18%، في شهر سبتمبر الجاري، على أن ترتفع بنسبة 20%، اعتباراً من أكتوبر المقبل، ليبلغ إجمالي الشحنة 1,2 مليار قدم مكعبة يومياً، لمساعدتها على مواجهة النقص الحاد المستخرَج من الآبار المحلية.

وتحصل وزارة البترول على شحنات الغاز الإسرائيلي، وفق اتفاق وقعته عام 2020، يلزم شركة دولفينوس القابضة المصرية بشراء الغاز من شركة نوبل إنرجي الإسرائيلية، التي آلت ملكيتها إلى «ديلبك دريلينغ» الإسرائيلية و«شيفرون» الأميركية، بقيمة 15 مليار دولار، بسعر متوسط للمليون وحدة حرارية يقدر بنحو 6,5 دولارات.

وتأمل الحكومة أن يرتفع إنتاج الغاز المحلي خلال العام المقبل، لتضيق الفجوة بين الواردات والصادرات من الغاز الطبيعي، خلال عام 2025، بينما يبدي خبراء تخوفهم من تزايد معدلات الانخفاض، في ظل نقص الاستثمارات اللازمة لتطوير الآبار المنتجة واستكشاف مناطق جديدة.

ويتوقع خبراء «إنرجي أسبكتس» لاستشارات الطاقة، أن يواصل إنتاج الغاز المحلي تراجعه بحلول نهاية 2028، تقابله زيادة في استهلاك الطاقة بنسبة 39%، خلال العقد المقبل.

20

في اول مناقصة لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي من الغاز خلال فترة الشتاء، منذ عام 2018، تعاقدت وزارة البترول المصرية على شراء 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال، بما يضمن توفير الغاز لمحطات الكهرباء، حتى نهاية العام الجاري.

أكد خبير اقتصاديات البترول، جمال القليوبي، أن انخفاض أسعار الغاز بالأسواق الدولية شجع الحكومة على التوسع في شراء الغاز، وإن اضطرت إلى دفع علاوة مضاعفة لسعر الشراء، بما يضمن قدرتها على توفير احتياجات الدولة من الغاز خلال الأشهر المقبلة.

وقال القليوبي لـ«العربي الجديد» إن توفير الغاز من المنظور الاقتصادي أمر مهم للدولة، في ظل معدلات نقص تصل إلى 900 مليون قدم مكعبة يومياً، وحاجة الدولة إلى تدبير ثلاثة مليارات قدم مكعبة لتوليد الكهرباء، من بين 5,4 مليارات قدم متوفرة حالياً، وتعهدها بضمان توفير الغاز لمصانع الأسمدة والبتروكيماويات المرتبطة بعقود تصدير جيدة، وتخشى فقد أسواقها الدولية، بالإضافة إلى تأمين احتياجات باقي المصانع والمنازل ومحطات الوقود.

ويشير خبير اقتصاديات البترول إلى أهمية التزام الدولة بتشغيل المصانع الموجهة للتصدير، وخاصة الأسمدة، باعتبارها مسألة أمن قومي، تماشياً مع ضمان توفير الطاقة واستقرارها على مدار الساعة، بما يحقق استراتيجية الدولة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وجلب الشركات الصناعية. وفسر القليوبي تراجع الحكومة عن قطع التيار بوضوح الرؤية لدى مجلس الوزراء، بعد أن ظلت ضبابية لأيام، لتمكنها من تدبير الدولار اللازم لشراء صفقات الغاز طوال فترة الشتاء، وبما يضمن قدرتها على توفير الطاقة حتى نهاية عام 2025، الأمر الذي يجري مع تنشيط الاعتماد على الطاقة المتجددة، لتساهم بنحو 4000 ميغاوات من الكهرباء، على أن ترتفع إلى 4350 ميغاوات بنهاية 2025، بما يعادل استخدام 820 مليون قدم مكعبة يومياً، توازي قيمة الشحنات المستوردة، ومنح قطاع البترول التمويل اللازم، لإعادة الطمأنينة للمستثمرين الأجانب، ودفع مستحقاتهم المتأخرة بالكامل خلال 15 شهراً، مع جذب شركات جديدة، لتطوير حقول الغاز والنفط واستكشاف مناطق أخرى شمال البلاد.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الحكومة تتعهّد بإنهاء انقطاع الكهرباء بالتزامن مع بداية العام الدراسي (حازم جودة/فرانس برس)

مصارف

أسعار الفائدة ترهق الأردنيين

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

طالبت فعاليات اقتصادية ومواطنون في الأردن البنوك المحلية بالتجاوب مع قرار البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على جميع أدوات سياسته النقدية، اعتباراً من أمس الأحد. وأكدت أهمية تخفيض أسعار الفائدة البنكية التي شهدت ارتفاعات قياسية خلال العامين الماضيين والعام الحالي، بحجة التماشي مع قرارات البنك المركزي، برفع أسعار الفائدة بواقع 11 مرة، سبع منها في عام 2022 وأربع في العام الماضي.

وعادة ما توجه انتقادات إلى البنوك الأردنية برفعها أسعار الفائدة مباشرة، بعد رفعها من قبل البنك المركزي، لكنها تتجاهل وتؤجل تخفيضها إذا ما صدرت قرارات من البنك المركزي بتخفيضها، وتعتبر تلك القرارات غير ملزمة لها، وتسوق الأسباب التي تعطيها الحق في ذلك.

أسعار الفائدة البنكية تجاوزت خلال العامين الماضيين 10% و11%، ما أدى إلى ارتفاع كلف التمويل وقيمة القروض القائمة وأقساطها، وترتيب أعباء مالية كبيرة على المقترضين بخاصة شريحة الأفراد.

وتقدر مديونية الأفراد فقط للبنوك، وفقاً لآخر تقرير للبنك المركزي الأردني، بحوالي 19 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تسجله في تاريخها نتيجة لارتفاع الإقبال على الاقتراض من المؤسسات المالية، لتمويل حاجات أساسية بخاصة السكن والتعليم والصحة والقروض الشخصية وغيرها.

وقرر البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية، بمقدار 50 نقطة أساس، اعتباراً من أمس الأحد. الخبير الاقتصادي حاسم عايش قال لـ«العربي الجديد»: يتوجب على البنوك المبادرة لتخفيض أسعار الفائدة على القروض، وخاصة الفردية منها، بعد أن ارتفعت عدة مرات، وترتب على المقترضين مبالغ إضافية كبيرة، واستنزفت أوضاعهم المالية.

وأضاف أن تخفيض أسعار الفائدة له انعكاسات مهمة على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وليس على المقترض فقط، من خلال زيادة السيولة لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية، ما ينعكس على حركة التجارة، ومستويات المعيشة، وارتفاع الإنفاق على مجالات أساسية أخرى، كانت قد تأثرت أصلاً بارتفاع أسعار الفائدة، وذهبت مخصصاتها لتغطية فوارق القروض. وقال عايش إن على البنك المركزي إلزام البنوك بتخفيض أسعار الفائدة، حتى يشعر المواطن والقطاعات الاقتصادية بالفوارق، وتساهم في انخفاض قيمة الأقساط الشهرية، لا أن تذهب الفائدة للبنوك بالكامل.

جمعية البنوك الأردنية أشارت، في بيان مقتضب، إلى أن البنوك ستخفض أسعار الفائدة على القروض عند قدوم موعد تجديد العقود أو بشكل دوري، لكن دون أن تشمل القروض الثابتة التي لم تتأثر بالارتفاعات السابقة، لكن مراقبين يستبعدون أن تلتزم جميع البنوك في ذلك، وإن التزمت فإن نسبة التخفيض ستكون متدنية وغير مجزية.

وفي وقت سابق قالت الجمعية إن تحديد أسعار الفائدة، سواء للقروض أو الودائع، يخضع لآلية تنافسية بين البنوك، ما يتيح للعملاء اختيار البنك الذي يلبي احتياجاته.

وأضافت أن رفع أسعار الفائدة على قروض الأفراد أو تخفيضها يجري ضمن آلية محددة، تعكس تعليمات البنك المركزي، فيما يخص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتي تلتزم بها جميع البنوك العاملة في الأردن، ويجري توضيحها بشكل بارز في الاتفاقية التي يوقعها العميل مع البنك. وقالت إن البنوك تتعامل مع أسعار الفائدة على قاعدة التنافس الحر الذي يأخذ بالاعتبار سياسة محددة، يتبعها كل بنك على حدة، وفق المخاطر والتركزات الائتمانية لكل عميل، ومن هنا فإن تعاطيها مع هذا البند يكون ضمن الآليات التي حددتها تعليمات البنك المركزي، والتنافسية التي تحكم آلية عمل السوق الذي يضم 24 بنكاً، والتي يمكن للعميل أن يستفيد منها للحصول على أفضل الأسعار.

بائع يتلقف اموالا في احد اسواق عمّان (Getty)

أخبار العرب

«الخطوط الكويتية» تنهي عقد استيعاب «كاسكو»

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية اتخاذها مسارات تصحيحية بشأن إنهاء عقد الاستيعاب الخاص بالشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو)، وذلك بعد وجود ملاحظات مالية وإجرائية من قبل ديوان المحاسبة.

يأتي ذلك إضافة إلى توجيه جهاز متابعة الأداء الحكومي، لمجلس «الخطوط الكويتية» والهيئة العامة للاستثمار، بضرورة تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتصحيح ما شاب هذا العقد من ملاحظات، بحسب بيان «الكويتية» أمس الأحد. وأكدت الشركة على التزامها بتطبيق الإجراءات القانونية في التعاقدات وتصحيح أية ملاحظات أو مخالفات في إجراءات العمل المرتبطة بها.

وأوضحت الخطوط الجوية الكويتية أن عودة الموظفين إلى «كاسكو» لا تعني الاستغناء عنهم بل لتصحيح وتعديل الإجراءات، وعدم الوقوع في مخالفة من قبل ديوان المحاسبة، ومن ثم استكمال أعمالهم في الخطوط الجوية الكويتية ليصبحوا موظفين تابعين للطائر الأزرق بالكامل وفق الشواغر المتاحة.

فائض في تجارة السعودية مع اليابان

أظهرت بيانات رسمية أن قيمة فائض الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية ودولة اليابان، بلغت نحو 306,264 مليارات ين ياباني (2,12 مليار دولار) في شهر أغسطس/آب 2024.

وأضافت البيانات أن صادرات المملكة في أغسطس الماضي، بلغت نحو 376,268 مليار ين ياباني (2,616 مليار دولار)، مقارنة مع واردات بلغت نحو 70,004 مليار ين ياباني (486,71 مليون دولار).

وفق أحدث البيانات الحكومية اليابانية التي اطلع عليها «مباشر»، وانخفض عجز الميزان التجاري الياباني بنسبة 26% على أساس شهري في أغسطس/آب الماضي إلى 695,294 مليار ين ياباني (4,83 مليارات دولار)، من 940,105 مليار ين ياباني (6,53 مليارات دولار) في نفس الفترة من العام السابق. وارتفع إجمالي صادرات اليابان بنسبة 5,6% خلال أغسطس الماضي، لتصل إلى 8,441 تريليونات ين ياباني (58,7 مليار دولار)، مقارنة مع 7,994 تريليونات ين ياباني (55,58 مليار دولار)، بالفترة المماثلة من العام 2023.

تقارير عربية

نقل

رسوم إضافية للشحن البحري تخيف الجزائريين من الغلاء

الجزائر ـ **محمد وائل**

دخلت رسوم وتكاليف إضافية فرضتها شركة الشحن العالمية الفرنسية «CMA-CGM» على نقل الحاويات نحو 4 موانئ جزائرية حيز التنفيذ، فيما تنتظر أخرى تطبيقها اعتبارا من بداية أكتوبر/تشرين الأول تتعلق بالسيارات والشاحنات والآليات الأشغال العامة، وسط مخاوف من تداعيات هذه الإجراءات الجديدة على الأسعار النهائية للسلع والبضائع. وتسير المجموعة 4 خطوطا للشحن البحري نحو الجزائر، فضلا عن امتلاكها 9 مكاتب في كل من الجزائر العاصمة، وعنابة وجيجل وسكيكدة وبجاية وسطيف (شرق) والغزوات ومستغانم ووهران (غرب). وتتوفر الجزائر على 9 موانئ تجارية، هي عنابة وسكيكدة وجيجل وبجاية شرقي البلاد، والعاصمة (وسط) وتنس بولاية الشلف ومستغانم ووهران والغزوات بولاية تلمسان (غرب).

جاء الإعلان عن هذه الرسوم الجديدة من طرف المجموعة الفرنسية، في وقت شهدت فيه أسعار الشحن البحري ارتفاعا غير مسبوق منذ جائحة كورونا (كوفيد-19)، وفاقمته هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ضد سفن غربية، خصوصا تلك التابعة للكيان الصهيوني. الإجراء الأول للشركة الفرنسية دخل حيز التطبيق اعتبارا من 10 سبتمبر/أيلول الجاري، وعزا بيان لشركة الشحن الفرنسية «سي.إم.إي- سي.جي.إم»، الإجراء إلى ما قال «إنه اكتظاظ تشهده 4 موانئ تجارية جزائرية»، هي العاصمة وبومرداس في الجزائر دفع 600 يورو إضافية، عن كل حاوية ذات طول 20 قدما (نحو 6 أمتار)، يتم شحنها من أوروبا نحو الموانئ الأربعة المعنية بهذا الإجراء.

> الحكومة تدرس مختلف التدابير لمواجهة التداعيات

مجموعة الشحن البحري الفرنسية العملاقة «سي.إم.إي- سي.جي.إم» تأسست عام 1978، وتفرّع نشاطها ليشمل أيضا النقل الجوي للسلع والبضائع، وتتواجد عبر 160 بلدا من خلال 400 مكتب و160 ألف موظف بأسطول يتكون من 420 باخرة، وتسيّر 250 خطا بحريا نحو 420 ميناء. وجاء إعلان المجموعة الفرنسية مباشرة عقب دراسة حكومة رئيس الوزراء الجزائري نذير العرباوي، تدابير جديدة تهدف إلى تخفيف الضغط على الموانئ، وضمان المعالجة الفعالة للحاويات وتقليل الأثر المالي الناجم عن فترات الانتظار الطويلة للسفن خلال فترات الانتظار في البحر. وشددت الحكومة الجزائرية حينها على أن اجتماعها تطرّق إلى مختلف التدابير المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق برقمنة الإجراءات وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بهذه العملية.

وإلى غاية الآن، لم يصدر تعقيب من السلطات الجزائرية على قرار المجموعة الفرنسية إقرار رسوم إضافية على شحن الحاويات نحو 4 من موانئ البلاد. في بيان ثان، أعلنت المجموعة الفرنسية العملاقة عن زيادات في تكاليف شحن السيارات والشاحنات والآليات الأشغال العامة من فرنسا نحو موانئ شمال أفريقيا، وتحديدا الجزائر وتونس والمغرب، اعتبارا من الأول أكتوبر المقبل. وبررت «CMA- CGM» الإجراء بما قالت إنه ارتفاع في أسعار وقود السفن على المستوى العالمي، ما سينتج عنه زيادات في خدمات البواخر ذات البوابات الخلفية المخصصة للمركبات.

وتشمل الزيادات الجديدة عمليات التصدير والاستيراد على حد سواء، لكل من السيارات السياحية (الفردية) والنفعية (تجارية)، والشاحنات الفارغة والمعبأة والشاحنات الكبيرة والصغيرة والجرارات الزراعية والآليات الأشغال العامة ذات الإطارات (عجلات) أو المحمولة على سلاسل حديدية (مزنجرات). ووفق ما أعلنت عنه المجموعة الفرنسية، سيصبح شحن الحاويات المخصصة للشاحنات اعتبارا من 1 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل نحو الجزائر، 1174 يورو للوحدة، في حين تبلغ تكلفتها فارغة 722 يورو، أما السيارات والشاحنات الصغيرة فستكلف 247 يورو إضافية.

في هذا السياق، يرى وكيل العبور بميناء سكيكدة شرقي الجزائر، عامر بوريو، أن هذه الإجراءات التي أعلنت عنها «سي.إم.إي- سي.جي.أم»، سينتج عنها زيادة في تكاليف الشحن؛ سواء للحاويات المعبأة بمختلف السلع والبضائع أو السيارات والشاحنات والآليات الأشغال العامة وغيرها.

ولفت عامر بوريو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تكلفة شحن سيارة مثلا من ميناء مارسيليا عبر أسطول هذه المجموعة الفرنسية، كانت في حدود 600 يورو، قبل أن ترتفع إلى ما يقارب 900 يورو، في انتظار الرسوم الإضافية اعتبارا من 1 أكتوبر.

ويتم شحن الحاوية الواحدة حاليا بأسعار تتراوح بين 3 آلاف و5 آلاف دولار من موانئ جنوب أوروبا باتجاه الموانئ الجزائرية، حسب محدثنا، يضاف إليها الرسوم الإضافية التي فرضت على كل حاوية.

ووفق وكيل العبور بميناء سكيكدة شرقي الجزائر، فإن هذه الإجراءات سيكون لها تأثير على السعر النهائي للسلع والبضائع الموجهة للبيع والاستهلاك مباشرة، وأيضا على المواد المصنعة محليا التي يخضع إنتاجها لمواد أولية مستوردة عبر الشحن البحري. وتحدث عما وصفها «ممارسات احتيالية من طرف المجموعة الفرنسية التي غالبا ما تغيّر الوجهة النهائية للسلع نحو الموانئ الجزائرية من دون إخطار مسبق للعملاء، ما يتسبب في تكاليف إضافية أيضا». وشدد على حتمية تحسين تسيير عدة موانئ تجارية في الجزائر، خصوصا التي تتوفر على نشاط شحن الحاويات، لتفادي الاكتظاظ، وأيضا ضمان جودة وفعالية الخدمات للتقليل من زمن انتظار البواخر.

ميناء في الجزائر يوم 25 أغسطس 2022 (لودوفيك ماريت/ وفرانس برس)

انتعاش عقارات قطر

توقع تقرير محلي نمو مبيعات الوحدات السكنية في القطاع العقاري في قطر خلال الربع الرابع من العام الحالي، لافتاً إلى أن القوانين العقارية وتعديلات مصرف قطر المركزي على ضوابط التمويل العقاري، ستساهم في دعم عمليات المبيعات. وقال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية، أول من أمس السبت، إن الشركات العقارية في قطر تعمل على تطوير خططها التسويقية لتواكب المتغيرات، وخاصة مع زيادة معدلات الاستفسار عن تملك الشقق السكنية في المشاريع العصرية، مثل جزيرة اللؤلؤة ومدينة لوسيل. ويرى الرئيس التنفيذي لشركة كيت العقارية، عبد الرحمن النجار، أن السوق العقاري في الدوحة يشهد حالة من الاستقرار النسبي في الأسعار، مع وجود تفاوت في الأداء بين المناطق.

الخليج

تحديات الهيدروجين الأخضر في عُمان

مسقط ـ **كريم رمضان**

يُدي أحد العاملين في مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر في ولاية الدقم العُمانية، سعيد البلوشي، لـ«العربي الجديد»، تفاؤلاً كبيراً بالخطوات الواسعة التي تتخذها السلطنة في هذا المجال، الذي رأى أنه سيقلب موازين الطاقة في السلطنة، خاصة في ظل الامتيازات التي تقدمها الحكومة للشركات العاملة عبر مناطق امتياز مخصصة.

يأتي تفاؤل البلوشي في وقت تسعى فيه الحكومة العُمانية لتحقيق هدف طموح بإنتاج مليون طن من الهيدروجين بحلول عام 2030، وفقاً لما أعلنه مدير عام شركة هايدروم عُمان، عبد العزيز الشيذاني، خلال مشاركته في مساحة صوتية بمنصة إكس، نظمتها الجمعية الاقتصادية العُمانية في 4 سبتمبر/أيلول الجاري.

وتشير إحصائيات حديثة صادرة عن هايدروم عُمان في يونيو/حزيران الماضي إلى أن السلطنة استهلكت 4% فقط من الأراضي المخصصة لمشروعات الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة حتى الآن، مما يفتح آفاقاً واسعة للتوسع في هذا القطاع الواعد. ويعزز من هذه الآفاق ما كشفه تقرير المفوضية الأوروبية لشهر سبتمبر الجاري عن تخطيط الاتحاد الأوروبي لفرض ضرائب الكربون على سبع سلع أساسية، بما فيها الهيدروجين والرمادي، بحلول عام 2026، ما يعني أن صناعة الهيدروجين تتلقى دفعة إضافية من الدول المستوردة للطاقة.

في هذا الإطار، أشار الشيذاني إلى استهداف حكومة السلطنة لأن تصبح عُمان مركزاً إقليمياً للتزوّد بالوقود البحري من خلال المنتجات المتوقعة من الهيدروجين وتحويلها إلى أمونيا وميثانول، وأكد أن عُمان يمكن أن تحقق الريادة في هذا المجال، من خلال الاستفادة من موقعها الاستراتيجي المتوسط بين أهم ميناءين بين أوروبا وآسيا، روتردام وسنغافورة.

ولفت الشيذاني إلى أن هناك جهوداً لخفض تكلفة الإنتاج، باعتبارها أبرز تحديات صناعة الهيدروجين الأخضر، من خلال تسهيل الإجراءات وتيسير عمل المشتركين والمطورين، موضحاً أن عُمان تحاول الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت قرارات عكسية أو استباقية تسببت في تراجع صناعة الهيدروجين فيها. ويرى الشيذاني أن صناعة الهيدروجين الأخضر تواجه تحدياً كبيراً حول تنافسية هذا القطاع مع القطاعات منخفضة الكربون الأخرى أكثر من تنافسيته مع القطاعات الملوثة، ومن هذه القطاعات الهيدروجين الأزرق. وحسب مدير عام شركة هايدروم عُمان، فإن الشركة تمثل الحكومة العُمانية في تعاقدات صناعة الهيدروجين، ولكن من تمثلها في الشراكة مع الشركات العالمية الأخرى هي شركة أوكيو للطاقة البديلة.

يؤكد الخبير الاقتصادي العُماني خلفان الطوقي، لـ«العربي الجديد»، أن صناعة الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها هذه الصناعة على مستوى العالم، وأبرزها ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالوقود الأحفوري، إضافة إلى حداثة التقنيات المستخدمة وصعوبات في عمليات الشحن والنقل. غير أن عُمان تتميز بعدة مزايا تجعلها في موقع متقدم في هذا المجال، حسب الطوقي، موضحاً أن السلطنة قامت بتنظيم بيتها الداخلي، من خلال تحديد مناطق الامتياز ووضع الإطار القانوني والتنظيمي اللازم، كما حددت شكل الشراكات المطلوبة وأعدت الشريك العُماني ليكون جاهزاً للمشاركة في هذه الصناعة الواعدة.

وفي السياق ذاته، تؤكد الدراسات الأولية أن نقاء الطاقة في عُمان يعد من بين الأعلى على مستوى العالم، وهو ما أيدته منظمة الطاقة الذرية، ما يمنح السلطنة ميزة تنافسية مهمة في هذا المجال، حسب الطوقي.

وإزاء ذلك، يتوقع الخبير العماني أن تسهم صناعة الهيدروجين الأخضر في زيادة دخل السلطنة وإيراداتها، ومن شأن هذا التوجه أن يمكّن عُمان من الانتقال التدريجي نحو الطاقة النظيفة، مما سيقلل اعتمادها على النفط والغاز بشكل تدريجي، ويجعلها لاعباً أساسياً على المستوى العالمي في المشاريع المعتمدة على الطاقة النظيفة.

يلفت الطوقي إلى وجود شركاء جاهزين لصناعة الهيدروجين الأخضر بسلطنة عُمان على مستوى أوروبا، مما سيسهل عملية التصدير مستقبلاً، مرجحاً ألا تواجه السلطنة تحديات كبيرة في التعامل مع السوق الأوروبية، خاصة أنها تعتمد حالياً بشكل أكبر على السوقين الصيني والآسيوي في مجال النفط والغاز.

ومن المتوقع أن تزدهر الصناعات في السلطنة نتيجة توفر مصادر الطاقة المتنوعة، سواء التقليدية أو المتجددة، وهو ما يؤكد الطوقي أنه سيجذب عُمان أي آزمات محتملة في المستقبل، ويعزّز من قدرتها على مواجهة التحديات المتعلقة بقطاع الطاقة.

أما فيما يتعلق بأثر الصناعة الجديدة على أسعار الطاقة في السلطنة، فيتوقع الطوقي انخفاضاً كبيراً فيها، ويعزو ذلك إلى الاستفادة المزدوجة من إنتاج الهيدروجين الأخضر، سواء من ناحية التصدير أو من ناحية استخدام الطاقة في المشاريع الصناعية والإنتاجية داخل عُمان.

أخبار العالم

انتعاش سوق برمجيات السيارات في الصين

ذكر تقرير أصدرته بشكل مشترك شركة معهد بحوث هندسة السيارات الصينية المحدودة وخدمة المعلومات الاقتصادية الصينية، أن قيمة سوق برمجيات المركبات في الصين سجلت أكثر من 65 مليار يوان (حوالي 9,2 مليارات دولار)، ما يمثل 30% من إجمالي سوق البرمجيات في البلاد.

وقال نائب كبير المهندسين في الجمعية الصينية لصنعي السيارات شيوي هاي دونغ: «انتهى النصف الأول من تطوير صناعة السيارات بالكهرباء، ولقد حان الوقت الآن لدخول النصف الثاني، الذي يتميز بالتكنولوجيات الذكية، مع البرمجيات وأنظمة التشغيل ورقائق السيارات بوصفها جوهراً للصناعة». وأضاف شيوي أنه بإمكان برمجيات المركبات إدارة السيارة بالكامل، بما في ذلك مرافقها وقدرات القيادة والاتصالات. وتعد صناعة السيارات احد الركائز الرئيسية للاقتصاد الصيني.

كوريا الجنوبية والتشيك تطلقان قناة حوار اقتصادي

قالت وزارة المالية الكورية الجنوبية أمس الأحد، إن كوريا الجنوبية وجمهورية التشيك اتفقتا على إنشاء قناة حوار رفيعة المستوى لمناقشة سبل تعزيز التعاون في القضايا الاقتصادية والمالية.

وتوصل وزير المالية الكوري تشوي سانغ-موك ووزير المالية التشيكي زبينيك ستانيورا إلى الاتفاق خلال اجتماعهما في يوم 20 سبتمبر/ أيلول الجاري في براغ، أثناء مرافقة «تشوي» للرئيس يون سيوك-يول في زيارته إلى التشيك.

وذكرت الوزارة أنه سيتم إطلاق قناة الحوار الاقتصادي رفيع المستوى على مستوى المديرين لإجراء محادثات سياسية منتظمة حول القضايا الاقتصادية الكلية والمالية. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع الافتتاحي في النصف الأول من العام المقبل.

مال وسياسة

أطلق تفجير إسرائيل أجهزة النداء الآلي المحمولة «البيجر» في لبنان، شرارة حرب عالمية ضد سلاسل التوريد، إذ يتصاعد جنون الارتياب بين الدول بشأن البضائع المتداولة، خاصة بين أميركا والصين، لتبدأ مرحلة جديدة من حظر السلع، قد تنتهي بقتل العولمة

تفخيخ البضائع

ارتياب عالمي بسلاسل التوريد بعد تفجيرات «البيجر» في لبنان

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يتصاعد جنون الارتياب عالمياً حيال سلاسل التوريد، بعد تفجير الاحتلال الإسرائيلي أجهزة النداء الآلي المحمولة «البيجر» في لبنان، ما يؤرخ لمرحلة تجارية جديدة بين الدول، عنوانها حظر السلع ونقل الإنتاج إلى مناطق أقرب إلى الأوطان، إذ تخطو أميركا والصين سريعاً نحو إجراءات لحظر متبادل لسلع حيوية تعتمد على البرمجيات المتقدمة خوفاً من تحولها إلى قنابل موقوتة، وسط توقعات بانتقال عدوى الحظر إلى بقاع أخرى، ما قد يقوض انسياب السلع ويضع نهاية لحرية التجارة.

وأثارت تفجيرات لبنان شكوكاً كبيرة بشأن الثغرات الخطيرة في سلسلة التوريد العالمية، التي باتت معقدة بشكل مذهل، لدرجة أنها ربما تتعدى نطاق سلطات الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، وهو ما اتضح في جريمة الاحتلال الإسرائيلي بتفخيخ أجهزة «البيجر»، التي يبدو أنها أطلقت شرارة حرب دولية ضد سلاسل التوريد.

من المتوقع أن تقترح وزارة التجارة الأميركية، اليوم الاثنين، حظر البرامج والأجهزة الصينية المُستخدمة في إنتاج السيارات المتصلة بالإنترنت والسيارات ذاتية القيادة، بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي. فقد أثارت إدارة الرئيس جو بايدن مخاوف جدية بشأن جمع البيانات من قبل الشركات الصينية عن السائقين والبنية التحتية الأميركية، بالإضافة إلى التلاعب الأجنبي المحتمل بالمركبات المتصلة بالإنترنت وأنظمة الملاحة، وفق تقرير لشبكة «سي أن أن» الأميركية، أول من أمس السبت.

هذه الخطوة تصعيد كبير في القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على المركبات والبرمجيات والمكونات الصينية، فخلال الأسبوع الماضي فرضت إدارة بايدن زيادات كبيرة في التعريفات الجمركية على الواردات الصينية، بما في ذلك رسوم بنسبة 100% على المركبات الكهربائية، بالإضافة إلى زيادات جديدة على التعريفات الجمركية الخاصة ببطاريات المركبات الكهربائية والمعادن الرئيسية.

وقالت وزيرة التجارة، جينا رايموندو، في مايو/أيار الماضي، إن مخاطر استخدام البرامج أو الأجهزة الصينية في المركبات الأميركية المتصلة بالشبكات كبيرة، «يمكنك أن تتخيل النتيجة الكارثية إذا كان لديك بضعة ملايين من السيارات على الطريق وتم تعطيل البرنامج». وأمر بايدن في فبراير/شباط الماضي بالتحقيق فيما إذا كانت واردات السيارات الصينية تشكل مخاطر على الأمن القومي بما يتعلق بتكنولوجيا المركبات المتصلة، وما إذا كان يجب حظر هذه البرامج والأجهزة في جميع السيارات على الطرق الأميركية. وقال بايدن في وقت سابق «يمكن لسياسات الصين أن تغمر سوقنا بمركباتها، ما يشكل أخطاراً على أمننا القومي، ولن أسمح بحدوث ذلك في ولايتي».

والغالبية الكاسحة من المركبات الحديثة على الطرق الأميركية «متصلة بالإنترنت»، إذ تحتوي هذه المركبات أجهزة تسمح بالاتصال بالإنترنت، ما يسمح لها بمشاركة البيانات مع الأجهزة داخل وخارج السيارة. وستشمل المحظورات أجهزة البلوتوث وبرمجيات وأجهزة الربط بالأقمار الصناعية واللاسلكي، بالإضافة إلى أنظمة المركبات ذاتية القيادة.

ودقّ مشرعون أميركيون من الحزبين في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ناقوس الخطر، بشأن قيام شركات السيارات والتكنولوجيا الصينية بجمع ومعالجة البيانات الحساسة أثناء اختبار المركبات ذاتية القيادة في الولايات المتحدة.

قيود أميركية على الشركات الصينية

نقلت وكالة بلومبيرغ الاميركية، امس، ان وزارة التجارة الاميركية ستطبق القيود الجديدة بحق البرمجيات الصينية المستخدمة في انتاج السيارات، لمنع الشركات الصينية من جمع البيانات عن السائقين في الولايات المتحدة، بخاصة الافراد، وارسالها الى الصين. كما ستمنع القواعد الموردين الصينيين من انشاء موطن قدم اكبر في السوق، ما يمنع صناعة السيارات الاميركية الوقت لبناء سلسلة التوريد الخاصة بها للسيارات المتصلة بالانترنت.

سفينة تنتظر شحن البضائع في ميناء لويانغ شانغدونغ الصينية، 29 سبتمبر 2023 (Getty)

أميركا تعتزم حظر أجهزة صينية تستخدم في السيارات المتصلة بالإنترنت

إلى حاويات الشحن وتفخيخ البضائع، وفق تقرير لصحيفة نيويورك تايمز.

وأشار التقرير إلى حقيقة أن سلاسل التوريد العالمية معرّضة للاختراق من أولئك الذين يشنون الحرب، من المؤكد أنها ستتعزّز أكثر خلال الفترة القادمة. ويعتمد جزء كبير من العالم على المصانع الموجودة في الصين للحصول على سلع بالغة الأهمية. وفي الولايات المتحدة، حذر كثيرون من أن معدات الاتصالات والكهرباء المصنوعة في الصين، يمكن أن تكون «حصان طروادة» لشن هجمات على البنية التحتية الأميركية.

وحثت كل من إدارتي ترامب وبايدن الشركات على نقل سلاسل التوريد إلى أقرب نقطة من الولايات المتحدة، وفرض الرئيس السابق ترامب تعريفات جمركية شاملة على السلع الصينية، وهي السياسة التي مددت إدارة بايدن نطاقها. كما أنفقت إدارة بايدن عشرات المليارات من الدولارات في شكل إعانات، على الشركات التي تبني مصانع رقائق الكمبيوتر ومصانع المركبات الكهربائية داخل الولايات المتحدة، كما سعت الحكومة إلى تحفيز إنتاج المكونات النشطة للأدوية.

وقد تسبب نقص المنتجات وارتفاع تكاليف الشحن أثناء جائحة كورونا، في دفع شركات كبرى مثل «وول مارت» و«كولومبيا» إلى تحويل بعض إنتاجها من آسيا إلى دول مثل المكسيك وغواتيمالا.

ويرى محللون أن أجهزة «البيجر» المفخخة التي قتلت 37 شخصاً وأصابت نحو ثلاثة آلاف آخرين في لبنان، الأسبوع الماضي، كانت بمثابة وميض إنذار في نهاية النفق للولايات المتحدة. لكن هناك من يبدي مخاوف كبيرة بشأن بداية مرحلة جديدة من حرب أوسع لحظر السلع بين الدول يهدد التجارة العالمية وانسياب البضائع، فالتخلي عن التجارة الدولية سيكون مكلفاً ومحفوفاً بالاضطرابات.

على الجانب الآخر، كشفت وسائل إعلام صينية أن انفجارات لبنان ستدفع بكين إلى مزيد من الحذر بشأن استخدام الأجهزة الإلكترونية وتسليح المنتجات الكهربائية. وأشارت إلى أن الصين قد تنظر طول الطريق، وكل شركة إضافية يتم إدخالها في عملية التصنيع، تمثل فرصة لأصحاب أجندات العنف المسلح، للتسلل من مورد مختلف». وبينما كان التوجه لدى الإدارة الأميركية منذ فترة الرئيس السابق دونالد ترامب يتمثل في حث الشركات الأميركية على نقل الإنتاج إلى الولايات المتحدة من أجل التشغيل وزيادة النمو لمواجهة التقدم الصيني، أصبح الآن القلق بشأن الأمن هو العنوان الأكبر للمرحلة المقبلة، وسط الارتياب المتصاعد من تكرار سيناريو اختراق سلاسل التوريد وتحويل السلع إلى قنابل موقوتة. وكل حركة على طول الطريق، وكل شركة إضافية يتم إدخالها في عملية التصنيع، تمثل فرصة لأصحاب الأجندات العنف المسلح، للتسلل من مورد مختلف».

وقال مصدران مطلعان لـ«رويترز»، إن الحظر سيمتد إلى خصوم آخرين، بما في ذلك روسيا. وحذرت مجموعة تجارية تمثل شركات صناعة السيارات الكبرى بما في ذلك جنرال موتورز الأميركية وتويوتا موتور اليابانية وفولكسفاغن الألمانية وهيونداي الكورية الجنوبية، وغيرها من الشركات، من أن تغيير سلسلة توريد الأجهزة والبرامج سيستغرق وقتاً. وأشارت شركات صناعة السيارات إلى أن أنظمتها «تخضع لعمليات هندسة وتصميم وتحقق، ويشكل عام لا يمكن تبديلها بسهولة بأنظمة أو مكونات

جبهة حزب الله تعمق أزمات إسرائيل

تصاعد المخاوف في الوساط الاقتصادية الإسرائيلية من تأجج جبهة الحرب مع حزب الله اللبناني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

حذرت صحف اقتصادية إسرائيلية من إسهام اندلاع حرب مع حزب الله اللبناني في مواجهة دولة الاحتلال أزمة نقدية غير مسبوقة، في الوقت الذي تعطي فيه البيانات المالية مؤشرات قاتمة حول اتساع العجز المالي، وارتفاع أعباء الديون وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتوقعت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية، أن يطرأ مزيد من التآكل على قيمة الشيكل بفعل تواصل هروب رؤوس الأموال. وقدرت الصحيفة في تقرير نشرته في عددها الصادر أمس الأحد، أن اتساع الهوة بين قيمة الفائدة في الولايات المتحدة ودولة الاحتلال أفضى إلى ما أسمته معاناة إسرائيل من «هشاشة نقدية». ولفتت إلى أن الشيكل «الذي كان يعد من أقوى العملات في العالم يفقد قيمته ويصبح هشاً».

وبينما قرر البنك الفيدرالي الأميركي، الأسبوع الماضي، تخفيض قيمة الفائدة، اضطر البنك المركزي في دولة الاحتلال إلى الحفاظ على قيمة الفائدة. وحسب التقرير، فإن إسرائيل باتت عاجزة عن اعتماد سياسة نقدية ملائمة، بفعل زيادة نفقات الحرب «التي لا تبدو أنها تقترب من نهايتها» وارتفاع معدل التضخم من 2,5% إلى 3,6%. وعمد البنك المركزي في إسرائيل إلى زيادة قيمة الفائدة، بهدف تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في السوق الإسرائيلي، بحسب الصحيفة العبرية، بفعل تواصل الحرب وطابع السياسات الاقتصادية التي تعتمدها حكومة بنيامين نتنياهو تحت تأثير وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فإن هذا الهدف لم يتحقق، حيث إن رؤوس الأموال الأجنبية تواصل الهرب إلى الخارج. وأشار التقرير إلى أن ارتفاع معدل الفائدة أفضى إلى تقلص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة وخفض معدلات النمو. ووفق بيانات مالية أوردتها صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية، الثلاثاء الماضي، حولت المؤسسات إلى الخارج أموالاً تصل إلى نحو 151 مليار شيكل (40,4 مليار دولار) منذ بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023.

من ناحيتها، لفتت صحيفة غلوبس إلى أن البنك المركزي في دولة الاحتلال رفع قيمة الفائدة بهدف تقوية العملة المحلية الشيكل، مستدركة أن النتيجة كانت معاكسة تماماً، حيث تراجع الشيكل بسبب تكريس حالة انعدام اليقين في السوق بفعل تواصل الحرب واتساعها.

ونقلت الصحيفة في عددها الصادر أمس، عن مودي شفرير، كبير الاستراتيجيين في بنك هبوعليم، أحد أكبر البنوك في إسرائيل، قوله إنه على الرغم من قرار البنك الفيدرالي الأميركي، الأسبوع الماضي، خفض قيمة الفائدة نصف في المائة كان يفترض أن تقوى قيمة الشيكل، إلا أن العكس تماماً هو ما حصل، لأن استمرار الحرب هو العامل صاحب التأثير الأكبر على سعر صرف الشيكل مقابل الدولار. وتوقعت صحيفة ذي ماركر المالية العبرية أن يفضي اندلاع حرب واسعة مع حزب الله إلى انهيار الحكومة إلى تجاوز إطار الميزانية العامة عبر منح الجيش المزيد من المخصصات المالية، فضلاً عن دفع المزيد من الاستثمارات الأجنبية للهروب، وما يتبعه من تعميق الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها.

وأشارت «ذي ماركر» إلى أن حكومة نتنياهو منحت الجيش 100 مليار شيكل (26,5 مليار دولار) بعد اندلاع الحرب على قطاع غزة، مبينة أن تقديم مزيد من المخصصات المالية للجيش في أعقاب حرب على الحدود الشمالية يعني أن إسرائيل ستكون مضطرة إلى إحداث تقليصات على النفقات الرئيسية بشكل كبير. وحذرت الصحيفة من أن اندلاع حرب في الشمال سيفضي إلى تكريس أزمة الثقة بين إسرائيل والمستثمرين الأجانب، مما يفاقم الأزمات الاقتصادية. وحسب التقرير، فإنه لن يكون بوسع حكومة نتنياهو طلب ضمانات مالية من الولايات المتحدة لتغطية نفقات الحرب، كما فعلت حكومة أرئيل شارون عام 2002 عندما واجهت دولة الاحتلال أزمة نقدية حادة، وتدفع الضغوط المالية حكومة الاحتلال نحو اتخاذ خطوات من شأنها زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام. ووفق مسودة أعدتها وزارة المالية، فإن هناك 22 مقترحاً لما وصفتها بالإصلاحات تطاول مجالات العقارات، وأنظمة الصحة والتعليم، والنقل، وإلغاء جهات حكومية، وتقصير الأسبوع الدراسي إلى خمسة أيام، فضلاً عن خصخصة ميناء أشدود لتوفير موارد مالية للعام المقبل 2025، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت.

المؤسسات المالية حولت 40,4 مليار دولار إلى الخارج منذ أكتوبر

جنود إسرائيليون في موقع استهدفه حزب الله شمالي فلسطين المحتلة، 14 يونيو 2024 (فرانس برس)

الرهون العقارية المتعثرة تهدد «HSBC»

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات مالية أن قروض العقارات التجارية المتعثرة التي تعرض لها بنك «إتش إس بي سي» في هونغ كونغ، ارتفعت بنحو ستة أضعاف، إلى أكثر من 3 مليارات دولار في النصف الأول من العام الجاري، مما يسلط الضوء على المخاطر التي يواجهها البنك البريطاني من الركود في سوق العقارات في المنطقة الصينية.

تعتبر هونغ كونغ أكبر سوق للبنك في مجال الإقراض العقاري التجاري، حيث تمثل 45% من تعرضه لهذه النوعية من القروض، مقارنة بنحو 18% للمملكة المتحدة. وكان لدى البنك الذي يقع مقره الرئيسي في لندن 3,2 مليارات دولار من قروض العقارات التجارية المتعثرة ائتمانياً لعملاء هونغ كونغ حتى 30 يونيو/حزيران الماضي، ارتفاعاً من 576 مليون دولار فقط قبل ستة أشهر، وفقاً لتقريره المالي للنصف الأول من هذا العام.

تعكس القفزة في حالات التخلف عن سداد قروض العقارات التجارية في المركز المالي، الذي كان لسنوات أحد أغلى أسواق العقارات في العالم، مدى الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبنوك الدائنة. فقد انخفضت إيجارات المكاتب الرئيسية بأكثر من 35% منذ عام 2020، وفقاً لما نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس، عن مستشار العقارات التجارية «كوشمان اند ويكفيلد».

وفي حين كانت البنوك تحت الضغط لعدة سنوات بسبب تعرضها لسوق العقارات في البر الرئيسي الصيني، يتحول التركيز الآن إلى هونغ كونغ، كما قال ديفيد وونغ، رئيس تصنيفات البنوك في شمال آسيا في مؤسسة فيتش للتصنيفات الائتمانية. وشكلت القروض المتعثرة في هونغ كونغ 9% من إجمالي قروض العقارات التجارية للبنك في المنطقة، فيما يصل إجمالي قروض العقارات التجارية العالمية للبنك 79 مليار دولار اعتباراً من يونيو/حزيران. وبموجب تعريف البنك، انتهك هؤلاء المقترضون شروط قرضهم. وقد يشمل ذلك عدم سداد المدفوعات، ولكن قد يشمل أيضاً تدابير «غير مالية» مثل عدم تحقيق نسبة القرض إلى القيمة لرقم مستهدف متفق عليه.

وقال جورج الحديري الذي أصبح الرئيس التنفيذي للبنك في سبتمبر/أيلول، في مكالمة هاتفية مع المحللين في أوائل أغسطس/آب عندما كان كبير المسؤولين الماليين، إن القروض «كانت جميعها تؤدي وظيفتها» على الرغم من تصنيف «عدد كبير» منها على أنها متعثرة ائتمانياً. ومع ذلك، قال البنك إن «بعض المقترضين سعوا إلى تأجيل السداد لاستيعاب تحديات خدمة الدين» في تقريره المالي للنصف الأول من هذا العام، والذي نُشر في 31 يوليو/تموز.

وأبلغ البنك الصحيفة البريطانية، هذا الأسبوع أن «الكثير» من المقترضين ما زالوا يدفعون الفائدة. ورفض متحدث باسم البنك تقديم أرقام عن عدد المقترضين الذين يدفعون الفائدة أو تقديم مزيد من التفاصيل حول تعليق الحديري.

وضعت أسعار الفائدة المرتفعة المقترضين في هونغ كونغ تحت الضغط في وقت انخفض فيه الطلب على المساحات المكتبية والتجزئة، مع تباطؤ الاقتصاد الصيني والحملة الأمنية الحكومية التي أثرت على ثقة المستثمرين الدوليين. كما دفعت التدابير الصارمة لمكافحة كورونا إلى هجرة العمال الأجانب أثناء الوباء.

هونغ كونغ أكبر سوق لبنك «HSBC» في الإقراض العقاري التجاري

منطقة تجارية في هونغ كونغ، 6 سبتمبر 2024 (Getty)

رؤية

أول تهجير داخلي في إسرائيل

عبد التواب بركات

ألقى المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، الكابينت، الضوء على قضية النازحين والمهجرين من مستوطنات الشمال والجنوب منذ السابع من أكتوبر الماضي عندما أضاف هدف إعادة سكان الشمال إلى منازلهم هدفا جديدا من أهداف الحرب. وحسم نتنياهو الجدل حول المحاولات المتكررة للجيش والحكومة لإنهاء هذا الملف وإعادة النازحين لمستوطناتهم في الشمال، دون غلاف غزة، بقوله إنه لا يمكن إعادة سكان الشمال دون تغيير جذري في الوضع الأمني. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، إن الطريق الوحيد المتاح لإعادة سكان الشمال هو من خلال عملية عسكرية في مواجهة حزب الله.

ذلك أن تهجير الفلسطينيين قسريا بسبب عدوان الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة لم يكن مكلفا اقتصاديا ومؤلما اجتماعيا ونفسيا لسكان قطاع غزة وحدهم، حيث يعيش مليونا نازح فلسطيني حياة النزوح المتكرر بكل تفاصيلها، من قصف وقتل وتجويع وحرمان من الأمن والدواء والماء، وقد عانى معظمهم ويلات النزوح لأكثر من 12 مرة. ولكن أيضا، يعاني النازحون والمهجرون من المستوطنين الذين لم يجربوا حياة النزوح قبل ذلك، ويعالجون نفسيا من أثر صدمة السابع من أكتوبر، ويعبرون عن غضبهم بالتظاهر ضد الحكومة لوقف الحرب وإبرام صفقة تبادل الأسرى التي يعرقلها نتنياهو. وتتكبد حكومة إسرائيل أيضا التكاليف المالية واللوجستية بسبب إجلاء سكان المستوطنات الموجودة في الجنوب المتاخمة لقطاع غزة والمعروفة بمستوطنات غلاف غزة، وفي الشمال القريب من الحدود اللبنانية والقصف المتكرر من حزب الله. في السنوات السابقة أعدت الحكومة الإسرائيلية خطة لإجلاء "آلاف الإسرائيليين من المناطق الحدودية إلى بلدات أخرى، في حالة اندلاع الحرب عرفت باسم "فندق مدني". يقول مراسل يديعوت أحرونوت، عندما حانت لحظة الحقيقة، اتضح أن الخطة انهارت بالكامل وتم تنفيذ عملية إجلاء عشرات الآلاف من السكان إلى مئات الفنادق وأماكن الإقامة، وليس إلى المؤسسات العامة والمراكز المجتمعية والمدارس كما كان مخططا، وتم إلغاء الخطة الأصلية مرة واحدة. وكشفت صحيفة تايمز أوف إسرائيل في 27 يونيو 2024، جانبا من تلك الأزمة بكشفها خلافا بين وزارتي الداخلية والدفاع حول المسؤولية عن إجلاء المدنيين في حالة توسعة الحرب مع حزب الله في الشمال، وتبرّم كلتا الوزارتين من المسؤولية بسبب التكاليف المالية واللوجستية.

وقالت إن مراقب الدولة، ماتانياهو إنجلمان، حذر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من أن حكومة إسرائيل غير مستعدة لإخلاء المدنيين في حال اندلاع حرب في الشمال، بسبب الخلافات بين وزير الدفاع يوآف غالانت ووزير الداخلية موشيه أربيل. وفي رسالة إلى نتنياهو، أوضح إنجلمان أن النزاع الذي لم تتمكن الوزارتان من الاتفاق بشأن من هو المسؤول عن عمليات إجلاء المدنيين في حالات الطوارئ، حيث تزعم وزارة الداخلية، كما كتب إنجلمان، أنها مسؤولة فقط عن عمليات إجلاء المدنيين إلى المدارس التي تبادر بها الحكومة، وأن قرارات إجلاء المواطنين إلى أماكن أخرى، بما في ذلك الفنادق، لم تكن ضمن نطاق اختصاصها.

أما وزارة الدفاع المنهكة والعالقة في وحل غزة، فتلقي بالمسؤولية على وزارة الداخلية. وتؤكد أن الأخيرة يجب أن تكون مسؤولة عن إجلاء المدنيين وحل المشاكل المرتبطة بعمليات الإجلاء العشوائية أو المنظمة من قبل الدولة. وقال إنجلمان في رسالته لنتنياهو، إن غالانت أرسل رسالة في وقت سابق من هذا الشهر إلى أربيل يحذره فيها من احتمال امتداد الحرب في غزة إلى لبنان، الأمر الذي قد يتطلب عمليات إجلاء أوسع نطاقا في الشمال مقارنة بما تم بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

وكشف إنجلمان عن معارضة وزارة الداخلية للتقدم بخطة لإخلاء هؤلاء السكان، لأن الوزارة تزعم أن الأمر ليس من مسؤوليتها إلا إذا كان الإخلاء للمدارس. وفي رده على غالانت، كتب أربيل أن وزارته "ليست مسؤولة عن الإخلاء الاستباقي للسكان، وأن الخطة المقترحة غير قابلة للتطبيق، وبالتالي فإن وزارة الداخلية تعارضها. وقال إنجلمان لنتنياهو إن الخلاف بين الوزراء أبرز عدم وجود حل لقضية إجلاء المدنيين في حالات الطوارئ، وأنه سلط الضوء على هذه القضية بشكل خاص خلال الجولات التي قام بها في الشمال والجنوب منذ بداية الحرب، وكذلك خلال الاجتماعات التي عقدها مع النازحين ورؤساء السلطات المحلية والإقليمية.

يقول إنجلمان، إن سكان كريات شمونة، وهي مستوطنة على حدود لبنان كان يسكنها 23 ألف مستوطن، مشتتون حاليًا في 300 موقع في جميع أنحاء البلاد، ما يجعل من المستحيل على البلدية مواكبة جميع سكانها. كما أن المراكز المحلية التي تم إجلاء السكان إليها عجزت أيضا عن تزويد النازحين بالخدمات التعليمية والرعاية الاجتماعية والصحية والتوظيف التي يحتاجون إليها، وفق إنجلمان. وقد تم تمديد عمليات الإجلاء عدة مرات خلال الأشهر التسعة الماضية، ورفض السكان العودة لمنازلهم في المستوطنات. يبلغ عدد الإسرائيليين الذين يسكنون مستوطنات غلاف غزة أكثر من 60 ألفا، نفذ الجيش خطة عاجلة لإجلائهم جميعا بعد هجوم السابع من أكتوبر إلى الفنادق في تل أبيب والمنتجعات في إيلات على البحر الأحمر. ورغما عن إرادة الجيش والسلطات المحلية، نزح كذلك حوالي 140 ألفا آخرون من سكان البلدات القريبة من الغلاف كانت صواريخ المقاومة الفلسطينية قد طاولتها. ويسبب هجمات حزب الله الصاروخية إسناداً لغزة، أعلن الجيش عن تفعيل خطة عاجلة لإجلاء 65 ألف مستوطن كانوا يسكنون في 28 مستوطنة في الجليل والجولان في شمال فلسطين على مسافة تصل إلى 2 كيلو متر من الحدود مع لبنان. لكن أعدادا أخرى قامت بالنزوح من المستوطنات الأخرى في المنطقة دون طلب أو تنسيق مع الجيش. وبعد ثمانية أشهر من الحرب، كشفت صحيفة معاريف عن أن ما يقرب من 100 ألف إسرائيلي من مستوطنات الشمال ما زالوا يعيشون «لاجئين» خارج منازلهم، واضطر معظمهم إلى التوقف عن العمل، وتم فصل الأطفال والمراهقين من مؤسساتهم التعليمية إلى مؤسسات تعليمية مؤقتة في بيئة جديدة وغير مألوفة.

عملية احتواء وإعاشة النازحين معقدة لوجستيا ومكلفة للدولة الإسرائيلية، حيث تكاليف إيواء الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى أجل غير مسمى في 280 فندقا ودار ضيافة منتشرة في جميع أنحاء البلاد باهظة، بحسب صحيفة نيويورك تايمز. وقد زار مراسلها فندقا في الناصرة يؤوي نازحين.